TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/46/3
TD/B/WP/117
5 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون

جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

تقرير من الأمين العام للأونكتاد

خلاصة

يتضمن الفرع الأول استعراضا عاما للأنشطة المنفذة في عام ١٩٩٨، مع بيان الاتجاهات في تنفيذ المشاريع وفي تعبئة الموارد. وقد انخفض مستوى تنفيذ المشاريع بصورة عامة في عام ١٩٩٨ بنسبة ٧ في المائة عن المستوى الذي كان قد بلغه في عام ١٩٩٧ بحيث كانت قيمة المشاريع المنفذة أدنى بقليل من ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وكانت نسبة تقل عن ٣٧ في المائة منها موجهة إلى أقل البلدان نموا، مما يشكل انخفاضا طفيفا عن مستوى العام السابق. وزادت التبرعات للصناديق الاستئمانية في عام ١٩٩٨، مما يدل على حدوث زيادة في الأنشطة في العام الحالي. ولم يحدث تغيير كبير في التوزيع البرنامجي للتعاون التقني للأونكتاد، لكن التوزيع الإقليمي قد ساء حيث كانت نسبة الأنشطة المنفذة في أمريكا اللاتينية والكاريبي تقل عن ٥ في المائة من مجموع الأنشطة. وظل التعاون مع المنظمات الأخرى يسير بصورة مرضية. ويستعرض الفرع الثاني الأنشطة المنفذة في أقل البلدان نموا. ويغطي الفرع الثالث التعاون مع الوكالات والمنظمات المنفذة الأخرى في ما يتعلق بالتعاون التقني، بالإضافة إلى مشاركة الأونكتاد في عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويستعرض الفرع الرابع الاستفادة من القدرات المتوافرة في البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. ويعالج الفرع الخامس مسألة الاستدامة المالية لنخبة من برامج التعاون التقني. ويشمل الفرع السادس بعض الاقتراحات الرامية إلى تبسيط خطة الأعوام الثلاثة المتجددة للتعاون التقني. وأخيرا، يقدم التقرير معلومات عن تقييم برامج التعاون التقني المضطلع بها في عام ١٩٩٨. ويوفر المرفق الأول استعراضا للأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٨ على أساس كل برنامج على حدة، بينما يتضمن المرفق الثاني معلومات إحصائية عن التعاون التقني للأونكتاد.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٢	٣
أولاً-	استعراض عام للأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٨	٣-١٧	٣
ثانياً-	الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً	١٨-٢٣	١١
ثالثاً-	الشراكة مع المنظمات الأخرى	٢٤-٢٨	١٣
رابعاً-	استخدام قدرات البلدان النامية	٢٩-٣٧	١٤
خامساً-	الاستدامة المالية لنخبة من برامج التعاون التقني	٣٨-٤٠	١٧
سادساً-	خطة السنوات الثلاث المتجددة	٤١-٤٦	١٨
سابعاً-	مسائل أخرى	٤٧-٥١	١٩

الجداول

١-	إجمالي انفاق الأونكتاد على التعاون التقني ومصدر التمويل، ١٩٩٠-١٩٩٨	٣
٢-	الانفاق على التعاون التقني في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ بحسب أقل البلدان نمواً، وبحسب المناطق والبرامج	٤
٣-	أنشطة التعاون التقني موزعة بحسب الشعبة/البرنامج، ١٩٩٨: النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٧
٤-	المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد (١٩٩٢-١٩٩٨)	١٠
٥-	التعهدات/المساهمات في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً	١٢
٦-	عقود موظفي المشاريع، بحسب الجنسية	١٦

الأشكال

١-	الانفاق بحسب المنطقة، ١٩٩٨	٥
٢-	الانفاق بحسب مصدر الأموال، ١٩٩٨	٩

مقدمة

١- يحاول هذا التقرير تيسير استعراض السياسات السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، والذي يتم وفقا للفقرة ١٠٧(ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378/Rev.1)، المعتمدة في الدورة التاسعة للأونكتاد.

٢- وسيقدم التقرير أيضا إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها المقبل لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ١٩٩٨. وستعرض على المجلس نتائج استعراض الفرقة العاملة.

أولاً - استعراض عام للأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٨

ألف - الاتجاهات في مجال تنفيذ المشاريع

٣- بلغت النفقات الإجمالية للتعاون التقني للأونكتاد من جميع المصادر ٢١,٨ مليون دولار أمريكي، مما يمثل انخفاضا عن مستواها في العام السابق بنحو ٧ في المائة. وقد، ظل إجمالي النفقات السنوية بالقيم الاسمية في فترة التسعينات عند مستوى يتراوح بين ٢٠ و٢٤ مليون دولار أمريكي. وانخفض التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستئمانية في عام ١٩٩٨ بنسب مماثلة تقريبا (أنظر الجدول ١).

الجدول ١

إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني
ومصدر التمويل، ١٩٩٠ - ١٩٩٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧,٤	١٠,٨	٧,٨	٦,١	٦,٨	٦,٠
الصناديق الاستئمانية	٣,٦	١٠,٠	١٣,٤	١٥,٨	١٦,١	١٥,٢
البرنامج العادي	٠,٦	٠,٥	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٦
المجموع	٢١,٦	٢١,٣	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٣,٣	٢١,٨

٤- ويوفر الجدول ٢ معلومات عن الإنفاق المتعلق بأقل البلدان نموا وعن أنصبة المنـــاطق والـبرامج، للفـترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٨، بلغ نصيب أقل البلدان نموا ٣٧,٦ في المائة من مجموع الإنفاق علـــى التعـاون التقني، بعد أن كان ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٧.

الجدول ٢

الانفاق على التعاون التقني في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨:
بحسب أقل البلدان نموا، وبحسب المناطق والبرامج
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	%	١٩٩٧	%	١٩٩٨	%
المجموع	٢١ ٩٥٣	٢٢ ٤٤٠		٢٣ ٢٨٩		٢١ ٨٣٣	
أقل البلدان نموا	٦ ٠١٨	٦ ٩٨٨	٣١,١	٩ ٤١٧	٤٠,٤	٨ ٢١٢	٣٧,٦
حسب المنطقة:							
أفريقيا	٥ ٢٣٢	٥ ٧٢٤	٢٥,٥	٧ ٨٣٩	٣٣,٧	٥ ٨٦٤	٢٦,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ١٥٧	٢ ٧٨٨	١٢.٤	٣ ٩٠٥	١٦,٨	٤ ٢٠٨	١٩,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٢ ٥١٢	١ ٩٧٨	٨,٨	١ ٤٠٧	٦,٠	٩٥٣	٤,٤
أوروبا	٢ ٩٤٩	٣ ٤٢١	١٥,٢	٢ ٥٢٦	١٠,٨	٣ ٢٢٧	١٤,٨
أنشطة أقاليمية	٨ ١٠٣	٨ ٥٢٩	٣٨,٠	٧ ٦٢٦	٣٢,٧	٧ ٦٠٦	٣٤,٨
حسب البرامج:							
العولمة واستراتيجيات التنمية	٢ ٥٩٠	٢ ٨٨٩		٣ ٤٤٢		٣ ٠٧٠	
التجـارة الدوليـة فـي السـلع والخدمات، والسلع الأساسية	٢ ٦٥٣	٣ ٠٠٨		٢ ٩٥٥		٢ ٩٦٨	
الاستثمار والتكنولوجيا وتنميـة المشاريع	٢ ١٨٠	٢ ٨١٢		٢ ٨٥٩		٢ ٩١٨	
الهياكل الأساسية للخدمات مـن أجل التنمية والكفاءة في التجارة	١١ ٥٢٨	١٢ ٥٣٦		١٢ ٩٨١		١١ ٣٧٧	
أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلـدان الناميـة الجزرية	٤٢٧	١٦٣		٤٩١		٤٣٢	
التوجيـه التنفيـذي والادارة، وخدمات الدعم	٢ ٥٧٠	١ ٠٣٢		٥٦٢		١ ٠٦٧	

٥- ويبين الشكل ١ توزيع الإنفاق حسب المنطقة. وانخفض الإنفاق بالقيم المطلقة في منطقة أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ١٩٩٨، وهبط في المنطقة الأخيرة إلى مستوى جديد يقل عن ٥ في المائة. وشهدت الأنشطة زيادات في آسيا والمحيط الهادئ واقتصادات أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. وزاد نصيب المشاريع الأقاليمية من مجموع الإنفاق في عام ١٩٩٨ عن مستواه في عام ١٩٩٧.

الشكل ١: الإنفاق بحسب المنطقة، ١٩٩٨

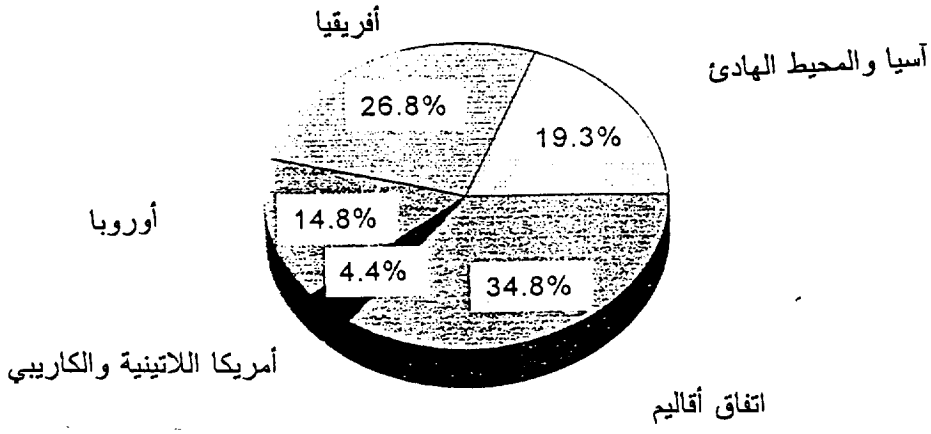

٦- ويبين الجدول ٣ تفاصيل إنفاق لعام ١٩٩٨ بحسب البرامج، وفقا للهيكل التنظيمي الحالي للأمانة. وما زالت شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، كما في الأعوام السابقة، تساهم بأكبر نصيب في تنفيذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد، حيث بلغ نصيبها ٥٢,١ في المائة من مجموع الإنفاق على أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٨. وفي ما يتعلق بالشُعب الثلاثة الأخرى، بلغ نصيب شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية ١٣,٦ في المائة، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية ١٤,١ في المائة، وشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ١٣,٤ في المائة. أما النسبة المتبقية (٦,٩ في المائة) فكانت من نصيب مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية (٢ في المائة) والأنشطة المذكورة كأنشطة للأمانة ككل (التوجيه التنفيذي والإدارة - ٤,٩ في المائة).

٧- وداخل شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، بلغ نصيب برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (ASYCUDA) ٤٧ في المائة من مجموع إنفاق الشعبة الذي ناهز ١١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨. وما زال هذا البرنامج يجتذب طلبات من البلدان المستفيدة المحتملة ويحصل على دعم من مجموعة واسعة من المانحين. وبدأ العمل في عدد من مشاريع برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في عام ١٩٩٨. وشملت الأنشطة الهامة الأخرى التي تضطلع بها شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، كما حدث في الأعوام السابقة، القدرة التنافسية التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

(شبكة النقاط التجارية العالمية)، وتطوير وتنفيذ برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (A CIS) وبرنامج التدريب البحري (TRAINMAR) وبرنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE).

٨- وما زال التعاون التقني لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية يركز على تدعيم القدرات التجارية للبلدان النامية، وتقديم المساعدة في معالجة قضايا النظام التجاري الدولي، والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والمعلومات التجارية. ومعظم هذه الأنشطة مرتبطة بمساعدة البلدان في تنفيذ مختلف نتائج جولة أوروغواي بغية تمكين البلدان النامية من تحقيق أقصى فوائد من النظام التجاري الجديد وضمان اندماجها بسهولة في الاقتصاد العالمي. وقد حصل عدد من البلدان، ومن بينها الجزائر وبيلاروس وكمبوديا والصين والأردن وكازاخستان ونيبال والاتحاد الروسي والسودان وفييت نام، على مساعدة في عام ١٩٩٨ في سياق عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. واستمر نشر قاعدة بيانات الأقراص المتراصة ذات الذاكرة المقروءة فقط بشأن تدابير الرقابة على التجارة.

٩- وظل العمل في مجال السلع الأساسية يشمل قضايا مثل توفير المشورة والتدريب بشأن إدارة المخاطر المتصلة بأسعار السلع الأساسية، وتعزيز بورصات السلع الأساسية في البلدان النامية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقدمت مساعدات موسعة في مجال قضايا البيئة والمنافسة المتصلة بالتجارة في عام ١٩٩٨.

١٠- وما زال دعم إدارة الديون، بما في ذلك عن طريق تعزيز وإنشاء برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، يشكل الجانب الأكبر من التعاون التقني لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. ففي عام ١٩٩٨ أيضا، كان هذا الدعم يمثل ما لا يقل عن ٨١ في المائة من أنشطة التعاون التقني للشعبة، أو ١١,٤ في المائة من مجموع أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في ذلك العام. وركزت أنشطة نظام إدارة الديون والتحليل المالي، التي ما زالت تحصل على دعم قوي من المستفيدين والمانحين، على إقامة نظام إدارة الديون والتحليل المالي D MFAS 5.0 في ثمانية بلدان، حصل بعضها (في النصف الثاني من عام ١٩٩٨) على D MFA 5.1 الذي يشمل خصائص جديدة تتصل بالوظائف التحليلية لإدارة الديون.

١١- وشملت أنشطة شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية المنفذة في عام ١٩٩٨ العمل المتعلق بإقامة نظام تداول عالمي للانبعاثات من غازات الدفيئة، والاستثمار في الحوافظ المالية، وتنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في القضايا النقدية والمالية الدولية والتكامل الإنمائي.

الجدول ٣

أنشطة التعاون التقني، موزعة بحسب الشعبة/البرنامج، ١٩٩٨:
النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الشعبة	١٩٩٨				
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١)	الصناديق الاستئمانية (٢)	البرنامج العادي (٣)	المجموع (١+٢+٣)	%
العولمة واستراتيجيات القضية: المجموع	١ ٠٠٨	٢ ٠٦٢	–	٣ ٠٧٠	١٤,١
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية	٢٣	٣٢٤	–	٣٤٧	١,٦
العولمة والتنمية وإدارة الديون	٧٨٦	١ ٧١١	–	٢ ٤٩٧	١١,٤
منها: برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	*٧٥٣*	*١ ٦١٣*	–	*٢ ٣٦٥*	*١٠,٨*
البرامج الخاصة	١٩٩	٢٧	–	٢٢٧	١,٠
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية : المجموع	١ ١٣٣	١ ٨٣٦	–	٢ ٩٦٨	١٣,٦
التحليلات التجارية والقضايا البنيوية	٩٣٠	١ ٠٩١	–	٢ ٠٢٢	٩,٣
السلع الأساسية	٥٧	٩٦	–	١٥٣	٠,٧
التجارة والبيئة والتنمية	١٥٢	٣٠٨	–	٤٦٠	٢,١
قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين	-٧	٣٤٠	–	٣٣٤	١,٥
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع	٤١٨	٢ ٥٠٠	–	٢ ٩١٩	١٣,٤
الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتدفقات التكنولوجية	٥٧	٧٣٤	–	٧٩٠	٣,٦
السياسات الوطنية للابتكار والاستثمار	٢٥٥	٥٤١	–	٧٩٦	٣,٦
تنمية المشاريع	١٠٧	١ ٢٢٦	–	١ ٣٣٢	٦,١
شعبة الهياكل الأساسية من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة	٣ ٢٤٥	٨ ١٣٢	–	١١ ٣٧٧	٥٢,١
الهياكل الأساسية للتجارة	٢ ٣٦٤	٦ ٥٥٤	–	٨ ٩١٨	٤٠,٨
منها: النقل	*٧٤٥*	*٢ ٨٤٥*	–	*٣ ٥٩٠*	*١٦,٤*
النظام الآلي للبيانات الجمركية	*١ ٦١٩*	*٣ ٥٥٨*	–	*٥ ٣٢٨*	*٢٤,٤*
تيسير الأعمال التجارية	٢٢	٢٢٣	–	٢٤٥	١,١
الخدمات من أجل التنمية	٦١٧	٨٢٢	–	١ ٤٤٠	٦,٦
منها: برنامج التدريب البحري	–	*٣٤٥*	–	*٣٤٥*	*١,٦*
برنامج التدريب التجاري	*٦١٧*	*٢٦٣*	–	*٨٨١*	*٤,٠*
برنامج النقاط التجارية	٢٤٢	٥٣٢	–	٧٧٤	٣,٥
أقل البلدان نمواً: المجموع	٢٥	٤٠٧	–	٤٣٢	٢,٠
التوجيه التنفيذي والإدارة: المجموع	١٦٩	٢٨٦	٦١١	١ ٠٦٧	٤,٩
المجموع الكلي	٥ ٩٩٨	١٥ ٢٢٤	٦١١	٢١ ٨٣٣	١٠٠,٠

١٢- وكما حدث في عام ١٩٩٧، فقد نفذت أنشطة التعاون التقني لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في عام ١٩٩٨ في إطار ثلاثة برامج فرعية هي: الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا (٢٧,١ في المائة من أنشطة الشعبة)، وسياسات الابتكار والاستثمار الوطنية (٢٧,٣ في المائة)، وتنمية المشاريع (٤٥,٦ في المائة). وشملت الأنشطة المنفذة في إطار العنصر الأول العمل في إعداد *تقرير الاستثمار العالمي*، والصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات، وتحديد وتقييم ما يترتب على القضايا المتصلة بإقامة إطار متعدد الأطراف للاستثمار من آثار على التنمية.

١٣- وفي إطار العنصر الثاني، أي سياسات الابتكار والاستثمار الوطنية، واصل الأونكتاد في عام ١٩٩٨ مساعدة البلدان المهتمة بجذب الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير التدريب والمشورة بشأن قضايا محددة في مجال الاستثمار (مثل الإطار التنظيمي) وشرع في استعراضات للسياسات في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والابتكار. ونفذت مكونات برنامج الاستثمار الأجنبي في ألبانيا وبنغلاديش وبوليفيا وغامبيا والهند والسودان وأوغندا والأرض الفلسطينية. وفي عدد آخر من البلدان نفذت مكونات لبرامج فرعية أخرى مثل برنامج التفاوض حول الترتيبات التجارية الدولية TRANSACT وبرنامج تعزيز/تبسيط أعمال الوكالات المعنية برصد وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر STAMP واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي إطار تنمية المشاريع، ظلت الأنشطة تركز في عام ١٩٩٨ على مواصلة التوسع في برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم EMPRETEC بهدف تشجيع المشاريع القائمة على روح المبادرة وتعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية. ووفرت المساعدة في إطار المحاسبة تدريبا لموظفي مشاريع القطاعين العام والخاص، وبخاصة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال تنفيذ قوانين ومعايير للمراجعة الدقيقة للحسابات وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة دوليا. ولتهيئة بيئة تمكن من إقرار قوانين المحاسبة النموذجية، نظمت عدة حلقات عمل إقليمية للمحاسبة في عام ١٩٩٨ في البرازيل ومصر وتايلند. وقد حضر ما مجموعه ٢٠٠ مشترك حلقات العمل هذه التي كان الهدف منها تحسين أداء المحاسبة المالية والإبلاغ المالي من قبل المشاريع لصالح المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية.

الشكل ٢: الإنفاق بحسب مصدر الأموال، ١٩٩٨

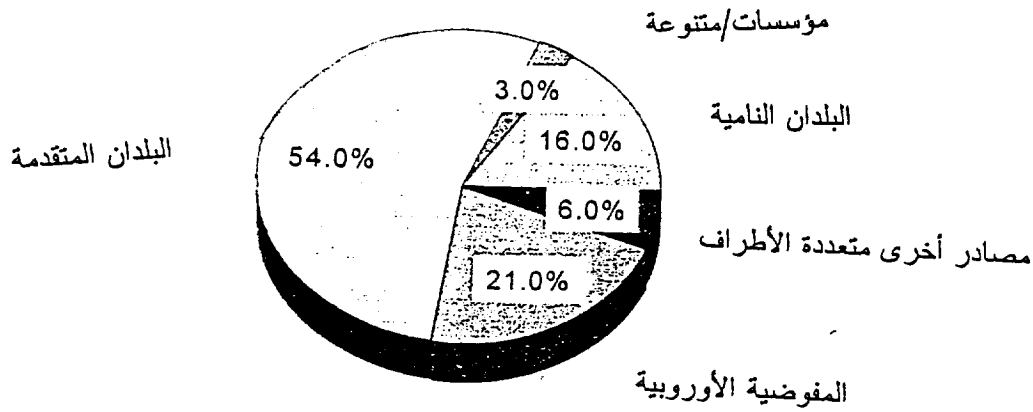

باء - الاتجاهات في تعبئة الموارد

١٤- ما زالت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تحصل على التمويل من المصادر الرئيسية الثلاثة التالية: الصناديق الاستئمانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني. ولم يستمر عكس اتجاه الهبوط الذي لوحظ في العام الماضي في مستوى التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ انخفض الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨ إلى مستوى جديد لا يتجاوز ٦ ملايين دولار أمريكي.

١٥- وتقدم المساهمات في الصناديق الاستئمانية على أساس طوعي من قبل فرادى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع المشاريع والمؤسسات. ويوضح الجدول ٤ (أنظر المرفق الثاني أيضاً للاطلاع على قائمة كاملة بالمتبرعين) التطور في التبرعات للصناديق الاستئمانية، بحسب الفئة، على مدى الأعوام القليلة الماضية. وقد ساهمت أكثر من ٤٠ حكومة وعدد من المنظمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد في عام ١٩٩٨، وبلغت نسبة التبرعات المقدمة من البلدان المتقدة إلى الصناديق الاستئمانية نحو ٥٤ في المائة.

الجدول ٤

المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد (١٩٩٢-١٩٩٨)[أ]
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	*(نسبة مئوية من المجموع)*
مساهمات البلدان المتقدمة	٨ ٢٥٢	٧ ٨٥٦	١٠ ٨٦٠	١٠ ٩٠٦	١٢ ٧٣٢	٥ ٩٩١	٩ ٣٧٣	*(٥٤%)*
(ومنها الخبراء المعاونون)	*(٧٨٤)*	*(٦٣٢)*	*(٥٣٦)*	*(٦٧٢)*	*(٥١٨)*	*(٨٧٣)*		
البلدان النامية - مساهمة عامة	٤٢	١٧٤	١٩٠	٢١٨	١ ٠١٢	٩٩٦	٦٢٤	*(٤%)*
البلدان النامية - الذاتية الدعم[ب]	٣٩٦	٩٩٠	٢ ٦٨٦	٢ ٠٩٦	٢ ٢٢٩	١ ٠٩٢	٢ ٠٧٠	*(١٢%)*
المفوضية الأوروبية	١ ٥٩٥	٤٤٤	١ ٧٠٨	٤ ١٢٣	٥ ٦٣٤	٣ ٨٢١	٣ ٥٢٧	*(٢١%)*
مساهمات أخرى متعددة[ج]	-	٤٠٨	٨٨٨	٢٩٧	٢٧٢	٩٠٥	١ ٠٥٥	*(٦%)*
مؤسسات/مساهمات متنوعة	١٣٠	٢٤٩	١٩٥	٢٤٣	١٣٥	٤٦٤	٥٥٧	*(٣%)*
المجموع	١٠ ٤١٥	١٠ ١٢١	١٦ ٥٩٩	١٧ ٨٨٣	٢٢ ٠١٤	١٣ ٢٧٠	١٧ ٢٠٧	

(أ) لا يشمل مساهمات الغير المقدمة على سبيل تقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) للأنشطة المنفذة في بلدانها، بتمويل من موارد حكومية أو عن طريق قروض من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الاقليمية.

(ج) البنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٦- وقد زادت المساهمات في الصناديق الاستئمانية إلى ١٧,٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨ بعد مستوى منخفض بلغ ١٣,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، لكن المستوى الاجمالي ظل دون مستوى ذروة عام ١٩٩٦ البالغ ٢٢ مليون دولار أمريكي. وما زال معظم المساهمات يأتي من عدد محدود من البلدان المانحة ويستحسن، لأسباب واضحة تتعلق بالتخطيط، أن تأتي المساهمات من أكبر عدد ممكن من المانحين المختلفين، بحيث يمكن الحفاظ على مستواها وبحيث تقل احتمالات التغير فيها إلى أدنى حد.

١٧- وبلغت نسبة مساهمات البلدان النامية في التعاون التقني للأونكتاد ١٦ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٨ (٢,٧ مليون دولار أمريكي). واتخذت هذه المساهمات إما شكل الدعم العام للبلدان النامية الأخرى أو ترتيبات التمويل الذاتي التي تشمل تقديم خدمات محددة (مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية) يوفرها الأونكتاد في بلدانها. وهذه الخدمات تمول عادة باستخدام عائدات القروض أو المنح المقدمة من البنك الدولي أو المصارف الإنمائية الاقليمية.

ثانياً - الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً

١٨- وفقاً لاستراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها المجلس في عام ١٩٩٧، تمنح الأولوية لأقل البلدان نمواً. وبالقيم الإجمالية استفادت أقل البلدان نمواً بنسبة تناهز ٣٧ في المائة من مجموع الأنشطة (انظر المرفق الثاني، الجدول ٤). وتوفر الأجزاء السردية للبرامج الواردة في المرفق الأول (TD/B/46/3/Add.1-TD/B/WP/117/Add.1) معلومات عن هذه المسألة.

١٩- وقد بلغ الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً المستوى المستهدف المقرر في عام ١٩٩٧ وقدره ٥ ملايين دولار أمريكي من المساهمات. ويوفر الجدول ٥ معلومات عن مصدر المساهمات وتوزيع المساهمات "المخصصة" و"غير المخصصة".

٢٠- كما شارك الأونكتاد في متابعة الاطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، وهو الإطار الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والذي أقره بعد ذلك مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٨.

٢١- وشارك الأونكتاد مشاركة نشطة في العملية التحضيرية السابقة للاجتماع الرفيع المستوى وفي تصميم الإطار المتكامل نفسه، وذلك إلى جانب خمس وكالات رئيسية أخرى (صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

٢٢- وفي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، ساعد الأونكتاد عدداً من أقل البلدان نمواً (بما فيها كمبوديا وجزر سليمان وفانواتو) في إعداد تقييم لاحتياجاتها ضمن الإطار المتكامل. وخلال الفترة ذاتها، أعد الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، الاستجابات المتكاملة لهذه الاحتياجات. وبحلول أوائل عام ١٩٩٩، كانت استجابات متكاملة قد أعدت لـ٤٠ بلداً من مجموع ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالاجراء التالي في الإطار المتكامل، أي عقد اجتماعات مائدة مستديرة قطرية، أوفد الأونكتاد بعثات إلى غامبيا وهايتي والسودان للمساعدة في هذه العملية. وشارك في اجتماع أوغندا المتصل بالتجارة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢٣- وهناك جانب هام للاطار المتكامل يتصل بالتنسيق بين الوكالات. ويتم ذلك يومياً، لكن الجهة المسؤولة عنه رسمياً هي الفريق العامل المشترك بين الوكالات والذي يتألف من ممثلي ست وكالات رئيسية. وحضر الأونكتاد جميع اجتماعات الفريق العامل (١٥ اجتماعاً في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، عقدت ١٠ اجتماعات منها قبل الاجتماع الرفيع المستوى). وفي عام ١٩٩٩، أعار الأونكتاد خدمات خبير اقتصادي أقدم للعمل مع الوحدة الإدارية للاطار المتكامل، بغية المساعدة في حفز العملية.

الجدول ٥

التعهدات/المساهمات في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً

(بالدولار الأمريكي، حتى حزيران/يونيه ١٩٩٩)

المساهمات			المبالغ المرصودة	
البلد	المساهمات المعلنة	المساهمات التي تم تسلمها	المبالغ المخصصة	المبالغ غير المخصصة (INT/97/A09)
الصين	١٠٠ ٠٠٠			١٠٠ ٠٠٠ دولار
قبرص		٣ ٠٠٠ دولار (١٩٩٧)		٣ ٠٠٠ دولار
فنلندا		١٨١ ٥٨٠ دولار (١٩٩٨) ٣٨٨ ٨٢٥ دولار (١٩٩٨)	أدلة الاستثمار في أقل البلدان نمواً (١٩٤ ٤١٢ دولاراً)	١٨١ ٥٨٠ دولار ١٩٤ ٤١٢ دولار
فرنسا				
غانا				
الهند				
آيرلندا				
هولندا				
النرويج				
البرتغال				
جمهورية كوريا				
السويد				
سويسرا				
المجموع	١ دولار			

(أ) يشمل ذلك ١ ١٤٤ دولاراً و٧,٨ دولار.

ثالثاً - الشراكة مع المنظمات الأخرى

٢٤- يعمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية. وهو يتعاون مع مجموعة واسعة من منظمات التعاون الاقتصادي، ومن بينها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعات التكامل الإقليمي للبلدان النامية، ومع عدد من المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية. ويوفر المرفق الأول بهذا التقرير (TD/B/46/3/Add.1-TD/B/WP/117/Add.1) معلومات عن الأنشطة المنفذة بالتعاون مع هذه المنظمات.

٢٥- ويوجه الانتباه بصورة خاصة إلى ما يلي:

(أ) بدء تشغيل الصندوق الاستئماني المشترك لدعم تنفيذ برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في نخبة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى، وفي متابعة الإطار المتكامل الذي عزز فيه التعاون بصورة خاصة مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية؛

(ب) زيادة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو التعاون الذي تعزز بعد التوقيع على مذكرات التفاهم معها (يوفر تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم في العام الماضي (TD/B/45/6) تحليلاً تفصيلياً لأهداف هذا التعاون)؛

(ج) استمرار تنمية التعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس جميعها.

٢٦- ويقدم البرنامج المعني بتأثير العولمة على التنمية البشرية المستدامة والذي يتولى تنفيذه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مساعدة لمجموعة من البلدان المنخفضة الدخل في استحداث أدوات السياسة العامة والأدوات المؤسسية اللازمة لنجاح التكامل. ويتمثل التحدي في بناء القدرة المحلية على استغلال الفرص وتقليل المخاطر إلى أدنى حد. وتشمل العوامل المعوقة للتكامل الاقتصادي ما يلي: جوانب القصور في القدرة البشرية والمؤسسية؛ والافتقار إلى الوضوح والاتساق في السياسات المحلية؛ وعدم كفاية المعلومات التي يستند إليها في عملية اتخاذ القرارات. ويتوقع أن تصبح البلدان المشاركة في البرنامج مجهزة لرصد تنفيذ السياسات وتقييم تأثير تغييرات السياسات على التنمية البشرية المستدامة.

٢٧- وسيقوم مرفق الموارد العالمي بالربط بين الشُعب ذات الصلة في الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وتوفير أساس للتعاون على نطاق أوسع مع المنظمات الأخرى والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وعلى المستوى الدولي، سيقوم البرنامج أيضاً بما يلي: تحديد وتقاسم أفضل الممارسات في مجال التنمية البشرية

المستدامة في مختلف البلدان؛ ورصد النمو الاقتصادي والفقر؛ والمساعدة في تنسيق برامج المساعدة التقنية الدولية المتصلة بالعولمة؛ والمساعدة في إقامة شبكة للجامعات ومؤسسات بحوث في مجال السياسات ومدارس إدارية ومجموعات أخرى لتقديم المشورة إلى القطاعات الخاصة وحكومات البلدان المشاركة؛ ونشر الدروس المستفادة من هذه البلدان في مجال السياسة العامة عن طريق عقد حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٢٨- ويشارك الأونكتاد في عمل مجموعة الأمم المتحدة الانمائية التي يعقدها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصفة مستمرة. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٥٣ المعنون "الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة"، الذي اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قد قامت، ضمن جملة أمور، بالتشديد على الحاجة إلى كفالة مشاركة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة مشاركة كاملة وفعالة في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، وهو إطار للتخطيط يعكس المجالات المشتركة لبرنامج عمل يستجيب للأولويات والاحتياجات الانمائية الوطنية. كما أنه يوفر نقطة البداية لوضع برامج قطرية أُحادية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة بأسلوب متكامل ومتناسق ومتسق. وبما أن الأونكتاد وعدداً من الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة الأخرى لا تتمتع بوجود ميداني دائم على المستوى القطري، فإن المجموعة الانمائية تعكف على استحداث طرائق لزيادة فاعلية مشاركتها واسهامها في العملية، بما في ذلك إعداد التقييم القطري المشترك.

رابعاً - استخدام قدرات البلدان النامية

٢٩- لقد حث المجلس الأمانة، في مقرره ٤٥٥ (د - ٤٥)، على الاستفادة إلى أقصى حد من قدرات البلدان النامية، بما في ذلك الخبرات المحلية والإقليمية، لدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني. وتوفر الفقرات التالية بعض المعلومات الأساسية عن هذه المسألة، باستخدام بيانات عن عقود الموظفين لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

٣٠- وترد المبادئ الرئيسية المنظمة لسياسة شؤون الموظفين، بما في ذلك التعيين، في المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المادة التي تقضي بأن تراعى في المقام الأول، عند استخدام الموظفين وتحديد شروط خدمتهم، ضرورة تأمين أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. وتستند سياسة تعيين موظفي المشاريع لأنشطة التعاون التقني إلى المبادئ نفسها وتخضع لنفس التمحيص. وهذه المبادئ سارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة؛ فهي لا تنظم ممارسات التعيين في الأونكتاد فحسب بل أيضاً ممارسات التعيين في جميع الوكالات المنفذة في المنظومة.

٣١- وللوفاء بالمجموعة الواسعة من متطلبات البلدان النامية، يقوم الأونكتاد بتعيين فئات شتى من موظفي المشاريع ومنها: (أ) موظفون مهنيون معينون على المستوى الدولي؛ (ب) موظفو مشاريع معينون على المستوى الوطني؛ (ج) متطوعون للأمم المتحدة؛ (د) خبراء معاونون؛ (ه) موظفو دعم. ولكل فئة من هذه الفئات إجراء إداري خاص بها، وآثار مالية محددة، وعقود مختلفة ومسؤوليات مختلفة. وجميع موظفي المشاريع يعينون لتوفير

مهارات محددة مكملة للمدخلات العادية التي توفرها الحكومة المعنية للمشاريع من أجل تعزيز اعتماد المؤسسات الحكومية على ذاتها وفقاً لما هو محدد في وثيقة المشروع أو في الاختصاصات.

٣٢- وفي الأونكتاد، تقع المسؤولية الفنية والإدارية عن جميع موظفي المشاريع، بما في ذلك التعيين، على عاتق الشعبة الفنية المختصة ودائرة إدارة الموارد. وتبدأ عملية التعيين ببحث في القائمة ذات الصلة استناداً إلى توصيف وظيفي معتمد وفي إطار الجدول الزمني المقرر في خطة عمل وثيقة المشروع. ويشمل البحث عادة المرشحين الدوليين، بصرف النظر عن جنسيتهم، ويعرض أكثرهم تمتعاً بالمؤهلات (أكثر من مرشح) على الحكومة لكي تصدر قرارها النهائي بشأن أنسب المرشحين. ويتم عادة تعيين المرشح الذي تختاره الحكومة، إذا كان لا يزال راغباً في تعيينه.

٣٣- وبغية تعيين موظفي التعاون التقني على نحو سريع وفعال، يحتفظ الأونكتاد بقائمة شاملة ومستوفاة للمرشحين المناسبين. وتربطه علاقات جيدة بدوائر التعيين الوطنية وغيرها من مصادر التعيين الوطنية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، مما يسمح له بالحفاظ على القائمة واستيفائها. ويعتزم الأونكتاد دعوة وكالات التعيين العامة والخاصة في البلدان النامية إلى المساعدة في تنقيح القائمة من أجل توسيع نطاقها الجغرافي.

٣٤- ويجري تعيين موظفي المشاريع في الأونكتاد على أساس توصيفات محددة ومفصلة للوظائف يجري إعدادها في إطار وثائق المشاريع وتنقيحها بحسب الاقتضاء. وتعتمد الحكومة والوكالة الممولة المختصة توصيفات الوظائف مع الوثيقة الخاصة بالمشروع. وتكون توصيفات الوظائف هذه محددة تماماً فيما يتعلق بمستوى ونوع المهام المطلوب أداؤها. وتستخدم نفس شروط المؤهلات ومعايير الكفاءة في تعيين جميع موظفي المشاريع بصرف النظر عن جنسيتهم.

٣٥- وإن إلقاء نظرة خاطفة على عدد العقود الممنوحة لخبراء من البلدان المتقدمة قد يكون مضللاً ما لم يوضع في سياقه الصحيح. فتركز الخبراء في عدد محدود من البلدان المتقدمة (انظر الجدول ٦) يعكس درجة التخصص والطابع التقني الذي يميز بعض أنشطتنا الخاصة بالتعاون التقني. فهناك برامج مثل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي DMFAS والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها A SYCUDA تعتبر برامج بالغة التعقيد وتتطلب تدريب الموظفين الوطنيين على برامج حاسوب عالية التخصص. وقد أُحرز بعض التقدم في الأعوام الأخيرة وهناك حالات تم فيها تعيين موظفين وطنيين مدربين لفترات قصيرة من أجل مساعدة بلدان من نفس المنطقة بخبراتهم المكتسبة حديثاً. وينبغي توخي أقصى قدر من الحذر عند إجراء هذا النوع من التعيين، ذلك لأن اللجوء إلى هؤلاء الخبراء بانتظام قد يؤدي إلى انصرافهم الدائم عن خدمة حكوماتهم التي تحتاج إليهم أشد الحاجة أيضاً.

الجدول ٦

عقود موظفي المشاريع، بحسب الجنسية

البلد	١٩٩٧			١٩٩٨		
	عدد العقود	نسبة مئوية		عدد العقود	نسبة مئوية	
		مجموع العقود (٥٢٣)	جميع البلدان المتقدمة (٣١٣)		مجموع العقود (٥١٤)	جميع البلدان المتقدمة (٣٢٤)
المملكة المتحدة	٧٦	١٤,٥	٢٤,٣	٨٤	١٦,٣	٢٦,٠
فرنسا	٥٨	١١,١	١٨,٥	٧٢	١٤,٠	٢٢,٢
الولايات المتحدة	٣٥	٦,٧	١١,٢	٣٢	٦,٢	٩,٨
إيطاليا	١٠	١,٩	٣,٢	١٩	٣,٧	٥,٩
بلجيكا	١٩	٣,٦	٦,١	١٦	٣,١	٤,٩
كندا	٢١	٤,٠	٦,٧	١٦	٣,١	٤,٩
آيرلندا	٣	٠,٥	٠,٩	١١	٢,١	٣,٤
سويسرا	٨	١,٥	٢,٦	١١	٢,١	٣,٤
مجموع البلدان الثمانية	٢٣٠	*٤٤,٠*	*٧٣,٥*	٢٦١	*٥١,٠*	*٨٠,١*
جميع البلدان المتقدمة	٣١٣	٥٩,٨	١٠٠,٠	٣٢٤	٦٣,٠	١٠٠,٠
بقية العالم	٢١٠	٤٠.٢	-	١٩٠	٣٧,٠	-
المجموع	٥٢٣			٥١٤		

٣٦- ومع أخذ هذه الملاحظات الأولية في الاعتبار، يلاحظ أن تعيين الخبراء والخبراء الاستشاريين قد تركز في عدد محدود من البلدان المتقدمة لأن أسواقها تتيح أفضل الفرص لتعيين الخبراء المناسبين على وجه السرعة. وقد بُذلت جهود للتعيين من بلدان ومناطق أخرى لكن هذا التعيين كان بطيئا وصعباً نظرا لما يتبعه عدد من البلدان من إجراءات خاصة لإخلاء طرف موظفيها، ولا سيما من هم على مستوى الخبراء، الذين يشغلون عادة مناصب هامة ويتطلب إخلاء طرفهم إذنا خاصا. كما ثبتت صعوبة التعيين من البلدان النامية بسبب عدم توافر مرشحين ملائمين. والواقع أنه بينما تتميز الأسواق التي يتركز فيها التعيين بوفرة في الخبراء الملائمين والمستعدين لتقديم خدماتهم فإن أسواق البلدان والمناطق الأخرى تفتقر عادة إلى تلك الوفرة وهذا بدوره يحدّ من الاختصاصات أو المهارات التي يعرضها الخبراء ويزيد من صعوبة اختيارهم. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن معظم برامجنا الخاصة بالتعاون التقني تعتمد على خبرات استشارية قصيرة الأجل وليس على تعيينات طويلة الأجل وأن الطابع الملح للتعيين يظهر عادة على نحو أوضح في حالة الخبرات الاستشارية القصيرة الأجل مما هو عليه في حالة التعيينات الطويلة الأجل. كما يجب أن نضع في الاعتبار أن تعييننا لموظفي المشاريع يستند إلى ضرورة توافر حد أدنى معين من المؤهلات المقبولة التي تلزم لأداء العمل بشكل ملائم وإنجاز الأهداف المحددة.

٣٧- وفي عام ١٩٩٨، أبرم برنامج التعاون التقني ٥١٤ عقداً مع خبراء من جميع أنحاء العالم. ويعكس الاتجاه الذي ساد على صعيد التعيين في عام ١٩٩٨، كما هو الحال في الأعوام السابقة، النقاط المشار إليها أعلاه. وهناك تركيز واضح للتعيين في البلدان المتقدمة التي حصلت على ٦٣ في المائة من جميع العقود الممنوحة في عام ١٩٩٨. وحصلت ثمانية بلدان (بلجيكا وكندا وفرنسا وآيرلندا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) على نسبة ٥١ في المائة من جميع العقود وما لا يقل عن ٨٠ في المائة من العقود التي حصلت عليها جميع البلدان المتقدمة. وبلغ نصيب بقية بلدان العالم ٣٧ في المائة من مجموع العقود. ولا تختلف هذه الأرقام كثيرا عن أرقام عام ١٩٩٧، عندما بلغ نصيب الخبراء الاستشاريين أو الخبراء من البلدان المتقدمة ٥٩,٨ في المائة من مجموع العقود، وحصلت البلدان الثمانية المذكورة أعلاه على نسبة ٧٣,٥ في المائة منها، أي ٤٤ في المائة من العدد الإجمالي للعقود. وفي عام ١٩٩٧، حصلت بقية بلدان العالم على ٤٠,٢ في المائة من مجموع العقود أي ما يعادل تقريبا نصيب البلدان المتقدمة الثمانية.

خامساً - الاستدامة المالية لنخبة من برامج التعاون التقني

٣٨- وفقاً للفقرة ١٣ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٥٥ (د-٤٥)، استعرضت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اقتراحات لاسترداد جزء من تكاليف نخبة من برامج الأونكتاد للتعاون التقني (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي). واتفقت الفرقة العاملة على أن الاستدامة المالية للبرامج الثلاثة ستستند إلى ما يلي: (أ) موارد الميزانية البرنامجية؛ (ب) موارد دعم البرامج؛ (ج) الموارد الخارجة عن الميزانية والمقدمة من المانحين؛ (د) رسوم الصيانة السنوية.

٣٩- كما اتفقت الفرقة العاملة على أن الترتيبات المحددة لرسوم الصيانة السنوية تتطلب مزيدا من البحث قبل بدء العمل بها. وتحقيقا لهذه الغاية طلبت الفرقة العاملة من الأمانة إدخال تحسينات على طرق الحساب التي يستند إليها مستوى نفقات الصيانة عن طريق القيام، على أساس تجريبي، بحساب التكلفة بالنسبة لكل برنامج من البرامج بغية تقييم المستوى والتكوين الفعليين للتكاليف الرئيسية التي تتكبدها الأمانة، بما في ذلك في توفير خدمات الصيانة.

٤٠- وقد أُحيلت نتائج تلك العملية إلى الدورة التنفيذية الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ وأدرجت في الوثيقة TD/B/EX(21)/CRP.1 التي ترد فيها معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة لتطبيق محاسبة التكاليف على البرامج الثلاثة. واختتمت الأمانة تقريرها بالتشديد على أن البيانات المتاحة حتى الآن من هذه العملية التجريبية لحساب التكاليف لا تكفي على الأرجح لتمكين المجلس من اتخاذ قرار بشأن تطبيق نفقات الصيانة السنوية. وقد قرر المجلس فيما بعد أن يطلب إلى الفرقة العاملة أن تنظر في المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين على أساس المعلومات المستوفاة التي ستقدمها الأمانة، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس في دورته السادسة والأربعين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

سادساً - خطة السنوات الثلاث المتجددة

٤١- دعا الأونكتاد التاسع، في الفقرة ٩٦ من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، مجلس التجارة والتنمية إلى أن ينظر سنويا في خطة إرشادية متجددة للتعاون التقني مدتها ثلاث سنوات.

٤٢- وقد أعدت الأمانة قبيل نهاية عام ١٩٩٧ أول خطة متجددة مدتها ثلاث سنوات للتعاون التقني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (TD/B/EX/(16)/2). وبعد استعراض أجرته الفرقة العاملة، أقر المجلس هذه الخطة في دورته التنفيذية السادسة عشرة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وعملا بمقرر اعتمده المجلس في دورته الخامسة والأربعين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (المقرر ٤٥٥ (د-٤٥))، أعدت الأمانة خطة الأعوام الثلاثة المتجددة الثانية للتعاون التقني بصيغة مبسطة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وقُدمت خطة الأونكتاد للتعاون التقني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ (TD/B/WP/112) إلى الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين المستأنفة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وطلبت الفرقة العاملة، في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أن تقوم الأمانة بتنقيح الخطة، واضعة في اعتبارها تعليقات الوفود، وأن تحيلها إلى الدورة التنفيذية العشرين لمجلس التجارة والتنمية. وبناء على هذا الطلب، نقحت الأمانة الخطة وعرضتها بصيغة مبسطة في الوثيقة TD/B/EX(20)/3-TD/B/WP/112/Rev.1 على الدورة التنفيذية العشرين لمجلس التجارة والتنمية الذي أحاط علما بها.

٤٣- وقد تمثل الأساس المنطقي لوضع خطة مدتها ثلاثة أعوام في الحاجة إلى زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية في مجال التعاون التقني للأونكتاد (انظر في هذا الصدد الوثيقة T D/B/43/7 المؤرخة في آب/أغسطس ١٩٩٦). ورئي أن هذه العملية ستعود بالفائدة على الجهات المستفيدة والمانحة على السواء، كما ستحسن أساليب عمل الأمانة. وستساعد الخطط المتجددة في تحديد الأولويات في مجال التعاون التقني وفي إبراز القضايا التي تتطلب اهتماما ومتابعة من المجلس.

٤٤- وقد أسفرت الجهود التي بذلتها الأمانة في إعداد الخطط حتى الآن عن مزيج من النتائج. إذ يبدو أن ما أنفقته الأمانة من طاقة ووقت في هذه الممارسة لا يتناسب مع الفوائد التي كان يتوقعها المانحون والمستفيدون. وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على جودة وملاءمة الممارسة، بالنظر إلى السياق الخاص للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، وهذه تشمل عدم ضمان توافر الموارد وما تتسم به الخدمات المقدمة من طابع موجه على أساس الطلب. وقد أسفر ذلك عن وجود قائمة بالاقتراحات والمتطلبات المالية، دون إشارة إلى الأولويات، استنادا إلى الطلبات والاهتمامات التي أبدتها البلدان المستفيدة المحتملة.

٤٥- ومن الناحية الإيجابية، ساهمت هذه الممارسة في تعزيز الشفافية وأبرزت الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات إلى هذه الموارد. بيد أن ذلك لم يؤد إلى تحسين قدرة المجلس على سد هذه الفجوة، كما كان متوقعاً.

٤٦- وبالنظر إلى ما تقدم، تود الأمانة أن تقترح الاستمرار في تبسيط عرض خطط الأعوام الثلاثة المقبلة. ويمكن على وجه الخصوص تقليل المعلومات المقدمة بشأن المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المقترحة. وتقدم المعلومات المتعلقة بالأنشطة الجارية في التقرير السنوي عن التعاون التقني. ومن شأن التركيز على الأنشطة المقترحة أن يسهم في تعزيز الشفافية فيما يتعلق باحتياجات المستفيدين وأن ييسر المناقشات مع المانحين المحتملين بشأن تعبئة الموارد اللازمة من مصادر خارجة عن الميزانية لتنفيذ الخطة. ويُقترح أيضا إرجاء إعداد خطة الأعوام الثلاثة المقبلة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى ما بعد انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد في شباط/فبراير ٢٠٠٠، بحيث تعكس الخطة نتائج المؤتمر.

سابعاً - مسائل أخرى

ألف - تقييم برنامج النقاط التجارية

٤٧- قرر مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والأربعين إجراء تقييم متعمق لبرنامج النقاط التجارية. وبناء على ذلك، أسندت أمانة الأونكتاد إلى فريق تقييم مستقل ولاية إعداد الدراسة. وقُدم التقرير (T D/B/WP/110 و Add.1) للنظر فيه خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وبعد استعراض الدراسة، خلصت الفرقة العاملة إلى عدد من الاستنتاجات العامة بشأن توجه برنامج النقاط التجارية في المستقبل، على نحو ما يتضح في الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة في دورتها الثالثة والثلاثين (TD/B/WP/115). وفي تلك الاستنتاجات المتفق عليها، قررت الفرقة العاملة أن تدعو الأمين العام للأونكتاد إلى التماس المشورة، وبخاصة من مديري النقاط التجارية والمستخدمين النهائيين للنقاط التجارية، بشأن "الاقتراحات التي ينبغي أن تقدمها الأمانة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم وبشأن الأعمال المقبلة الرامية إلى تعزيز أداء البرنامج، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التي ينبغي تقديمها إلى النقاط التجارية". واجتمع مديرو النقاط التجارية والمستخدمون النهائيون للنقاط التجارية والخبراء الحكوميون المشتركون بصفتهم الشخصية في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ لاستعراض اقتراحات الأمانة. وأحيلت استنتاجاتهم إلى الدورة الرابعة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية كي تنظر فيها.

٤٨- وفي الدورة الثالثة والثلاثين أيضا، قررت الفرقة العاملة، في الفقرة ٩ من استنتاجاتها المتفق عليها بشأن التقييم المتعمق، أن تدعو الأمانة إلى إعداد استراتيجية لبرنامج النقاط التجارية لكي تنظر فيها الفرقة العاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لمضمون تقرير التقييم ومداولات الفرقة العاملة بشأنه. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية اقتراحات بشأن إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ماليا وتقنيا. وفي الفقرة ذاتها، طلبت الفرقة العاملة أيضا من الأمانة "أن تعد تقريرا شاملا يتناول بالتفصيل جميع الأنشطة المنفذة لأداء مختلف الولايات المسندة إليها منذ بدء برنامج النقاط التجارية". وهذه الاستراتيجية والتقرير المتصل بها معروضان على الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة.

باء - برنامج الأونكتاد بشأن وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار

٤٩- يخلص تقرير التقييم، الذي أعده فريق تقييم خارجي مستقل عن البرنامج الخاص بإقامة إطار متعدد الأطراف للاستثمار[١] إلى أن البرنامج، من ناحية النوعية، قد جاء في حينه ويتميّز بتوجه جديد في مجالات يتمتع فيها الأونكتاد بمكانة بارزة وخبرة فنية منذ فترة طويلة. ورئي أن فكرته العامة محددة جيدا وأن اختيار الأنشطة منطقي. كما رئي أن الورقات الفنية التي تم إعدادها عالية المستوى من ناحيتي الجودة والعرض على حد سواء. بيد أن هناك حاجة إلى تعزيز جانبها العملي في المستقبل. واعتبر أن الندوات الإقليمية تلبي احتياجات وتوقعات المستخدمين النهائيين. ورأى المشتركون أن المواضيع مهمة وأن العمق والمضمون التقني للعروض جيدان وأن الورقات التقنية التي تم توزيعها مناسبة وأن التنظيم ممتاز. ورئي أن أثر الندوات الإقليمية إيجابي بصورة عامة ولكن يمكن تحسينه بالتركيز على عدد أقل من المواضيع التي تهم المشاركين، بما في ذلك القضايا الإقليمية المحددة. وأشير إلى أن الفكرة العامة لـ "حلقات جنيف الدراسية" وتصميم هذه الحلقات مناسبان رغم أنه كان يمكن تحسين الحلقات الدراسية بالتركيز على مواضيع محددة وتخصيص وقت أكبر للمناقشات والأسئلة. وعلى العموم، كان التعاون بين أمانة الأونكتاد والمنظمات المتعاونة والمشتركة في التنظيم، وبخاصة منظمة التجارة العالمية والمنظمون الوطنيون، ممتازاً.

٥٠- أما فيما يتعلق بالبعد الكمي، فيشير التقييم إلى وجود قصور كبير في التنفيذ مقارنة بالأهداف الأصلية. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان المشروع قد حقق معدل انجاز قدره ٣٣ في المائة في مجال الورقات التقنية المتعلقة بإقامة إطار متعدد الأطراف للاستثمار (تم إصدار ثماني ورقات)، و٥٧ في المائة في مجال الندوات الإقليمية (عُقدت أربع ندوات)، و٦٠ في المائة في مجال حلقات جنيف الدراسية (عُقدت ثلاث حلقات)، و٣٣ في المائة في مجال التدريب. ومع ذلك، يعترف التقرير بأن الأمانة قد بذلت، في ضوء المتاح من الوقت والموارد، جهداً ملفتاً للنظر وأنه من المنتظر، مع تمديد المشروع لفترة ستة أشهر، أن تتمكن من إنجاز البرنامج.

٥١- ويوصي تقرير التقييم باستكمال واستمرار المشروع المتعلق بإقامة إطار متعدد الأطراف للاستثمار رغم وجود عدد من أوجه القصور، وذلك نظرا لأهميته البالغة بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية في جميع المناطق. كما يقترح التقرير تنقيح الميزانية الإجمالية للمشروع في ضوء القصور في التنفيذ، وإعادة تخصيص الأموال للمجالات ذات الأولوية (إتمام الورقات التقنية وتنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية والتدريب المكثف). ومن جهة أخرى، يوصي التقرير بعدم مواصلة تنظيم حلقات جنيف الدراسية بصيغتها الحالية.

الحاشية

(١) يمكن الحصول على نسخ من تقرير التقييم من وحدة البرنامج والتخطيط والتقييم في الأونكتاد.